Received : 12 / 6 / 2024 Accepted : 4 / 7 / 2024 Published : 11 / 1 / 2026

دلالة الفعل النّحويّة عند ابن فلاح اليمنيّ (ت680هـ) في شرحه الكافية في النّحو

م. رنا ماجد ثابت أ.د. فلاح حسن كاطع

rana_aljopore@uomustansiriyah.edu.iq falahali19@yahoo.com

الجامعة المُستنصريّة ، كلية التَّربية ، قسم اللُّغة العربيّة

المُلخص

عني ابن فلاح اليمنيّ بقسمة الأفعال وأثرها ومنجزها الدلالي النحوي، والفعل متصدّر عند ابن فلاح لقوته ومركزيته في العمل؛ لأنَّه الكلمة المركزية الرئيسة التي تدور حولها سائر الكلمات التي ترتبط به بصلة قرابة مباشرة لقيادته وقوته، فهو قريب من الاسم قرب الفرع من جهة مشاركة بعض الاسم في الإعراب، فضلًا عن كثرته كثرة الأسماء، والفرق بين دلالة الاسماء والأفعال "أنَّ الأفعال تدلُّ دلالة إفادة معنى، والأسماء تدلُّ دلالة إشارة إلى ذات". ولعلَّ من النافع أن نشير إلى أنَّ ابن فلاح قدَّم الفعل على الحرف، بحسب دلالة معنى الكلمة؛ لأنَّ دلالة الفعل معناه في نفسه، أي: الشيء المتصور في الذهن غير المتوقف على خارج عنه، أمَّا الحرف فدلالة معناه متوقفة على غيره، أي: في متعلقه.

الكلمات المفتاحية : الدلالة، النحوية، في شرح، اليمني

The grammatical significance in the explanation of Al-Kafiya OF Grammar according to Ibn Falah Al-Yamani (d.680 AH)

Rana mijad thabet.Asst.Lect Falah Hassan Kati.prof

Al-Mustansiriya University، College of Education، Department of Arabic Language

Abstract

The search for the division of verbs, their effect, and their grammatical semantic outcome according to Ibn Falah, which was presented due to its strength and centrality in the action, is the main central word around which all the words revolve, so it is linked to it by a direct kinship due to its leadership and strength. It is close to the noun, close to the branch, in terms of sharing some of the noun in grammatical analysis. Because of its large number of nouns, the difference between the meaning of nouns and verbs is that “verbs indicate a meaning indicating a meaning, and nouns indicate a meaning indicating an essence.” Perhaps it is useful to point out that Ibn Falah prioritized the verb before the letter, according to the meaning of the word. Because the meaning of the verb is its meaning in itself, i.e.: the thing conceived in the mind that is not dependent on something outside of it. As for the letter, its meaning is dependent on something else, i.e.: in what is related to it.

Keywords : semantics, grammatical, explanation, Yemeni.

دلالة الفعل النّحويّة عند ابن فلاح اليمنيّ(ت680هـ) في شرحه الكافية في النّحو

عني ابن فلاح اليمنيّ بقسمة الأفعال وأثرها ومنجزها الدلالي النحوي ، والفعل متصدّر عند ابن فلاح لقوته ومركزيته في العمل؛ لأنَّه الكلمة المركزية الرئيسة التي تدور حولها سائر الكلمات التي ترتبط به بصلة قرابة مباشرة لقيادته وقوته، فهو قريب من الاسم قرب الفرع من جهة مشاركة بعض الاسم في الإعراب، فضلًا عن كثرته كثرة الأسماء (اليمني ا.، 1421هـ، صفحة 101/1)، والفرق بين دلالة الاسماء والأفعال "أنَّ الأفعال تدلُّ دلالة إفادة معنى، والأسماء تدلُّ دلالة إشارة إلى ذات". (اليمني ح.، كشف المشكل في النحو، 2012، صفحة 25).

ولعلَّ من النافع أن أشير إلى أنَّ ابن فلاح قدَّم الفعل على الحرف، بحسب دلالة معنى الكلمة؛ لأنَّ دلالة الفعل معناه في نفسه، أي: الشيء المتصور في الذهن غير المتوقف على خارج عنه، أمَّا الحرف فدلالة معناه متوقفة على غيره، أي: في متعلقه (اليمني

 DOI: https://doi.org/10.47831/amfy8r49

ا.، 1421هـ، صفحة 101/1)، فإنَّ للفعل عملًا مهمًّا إذ يقوم بوظيفة المركز الذي منه تتولد المجالات الأخرى في الجملة ومنه تتحدد البنية الإعرابية، والدلاليّة لبقيّة التكوين الخطي للجملة (الأسدي، 2007، الصفحات 154-156).

الفعل في اللغةِ : هو إحداث شيءٍ، فالفعل في اللغة الحدث (ابن فارس، 1979، صفحة 511/4)، والفرق بين الفعل والعمل أنَّ العمل إيجاد الأثر في الشيء، والفعل إيجاد الشيء نفسه، يُقال في الفعل: النَّحات يعمل الطين خزفًا، ولا يُقال: النَّحات يفعل الطين خزفًا (نور الدين، 2007، صفحة 119).

الفعل اصطلاحًا : هو ما دلَّ على حدث مُقيد بزمان، أي: الحدث الملازم للزمان، الذي هو العنصر الرئيس في تميزه من الاسم والحرف (الرماني، 2016، الصفحات 34/1-35).

قال سيبويه : "أمَّا الفعل فأمثلةٌ أُخِذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأمَّا بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعَ ومَكُثَ وحُمِدَ. وأمَّا بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمِرا: اذهَب واقتُلْ واضرِبْ، ومخبرًا: يَقْتُلُ ويَذهَبُ ويَضرِبُ ويُقْتَلُ ويُضرَبُ. وكذلك بناء ما لم يَنقطع وهو كائن إذا أخبرتَ" (سيبويه، 1988، صفحة 12/1).

أراد سيبويه أنَّ الأفعال، أبنية أُخذت من مصادر الفاعلين؛ لأنَّه أراد بـ(الأمثلة) الأبنية، وأراد بـ(الأحداث) المصادر، وأراد بـ(الاسماء) الذين هم الفاعلون. مع إشارته إلى إفادة الزمان في تقسيم الفعل على صيغه البنائية بقوله: (لما مضى)، الذي هو ماضي الزمان، و(لما يكون ولم يقع)، الذي هو المستقبل من الزمان، و(كائن لم ينقطع)، قصد به الزمان الحاضر (المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، 1964، صفحة 101).

وقد أجمع النُّحاة على ثنائية الحدث والزمان في دلالة الفعل، إلّا أنَّهم اختلفوا في طرائق التعبير عنه (الزجاجي ، 1979، الصفحات 52-53).

يظهر ممّا ذُكر أنَّ الأبنية التي ذكرها سيبويه في حدِّ الفعل هي أنموذجات من أمثلة الألفاظ "التي تم صياغتها على بنائين، أو صيغتين أساسيتين على وفق ما يمكن أن نصطلح عليه بـ(البناء الزماني)، وهو ذلك البناء الذي يكشف عن البعد الزماني للفعل، والبناءان هما (فَعَل ويَفْعَل)، بيد أنَّ البناء الثاني الذي هو لما يقع في حالة الاخبار لا يمتلك الإشارة الزمانية المحددة التاي نجدها في صيغة الماضي، إلا اللهم ما كان من دلالته الزمانية العامة في قبالة (المضي)، وهي جهة غير محددة؛ لأنَّها تشمل على دلالات متعددة لاتجاهات الزمان خاضعة لطبيعة الأحداث التي تكتنفها...على أنَّ قسمًا رئيسًا من الأفعال عند النُّحاة وهو (فعل الأمر)، كان قد فُرِّغ من وجهة نظر سيبويه من الزمان واقتصر فيه على اتجاه الحدث إذ وصفه بقوله: (لم يقع)، ويلاحظ أنَّ سيبويه جعله فرعًا على بناء (يفعل)" (الأسدي، 2007، صفحة 78).

قال ابن فلاح : "إنَّ مسمى الفعل الحدث والزمان، وإذا لم يدل عليه بهما تعينت دلالته عليه بـ(الالتزام)؛ لأنَّها دلالة اللفظ على الخارج عن مسماه اللازم له في الذهن...وينتقل الذهن من الملزوم وهو الفعل، إلى اللازم له في الذهن وهو الفاعل" (اليمني ا.، 1421هـ، صفحة 298/1).

نفهم من ذلك أنَّ ابن فلاح جعل دلالة الفعل عند التكلم قائمة على تلازم الحدث والزمان معًا؛ لأنَّ "الاقتران ليس من مدلوله البتة، وإنَّما جاء لازمًا لمَّا دلَّ على الحدث والزمان دلالة واحدة لزم اقترانهما، إذ لا يُعقل إلا كذلك، فالمقصود في حدود هذه الألفاظ أن يُذكر ما هو مدلول له باعتبار وضعه، ولا شكَّ أنَّ الحدث والزمان مدلولٌ باعتبار وضعه فكان التعرض لهما باعتبار حدود الألفاظ هو الوجه الأليقَ" (ابن الحاجب، د.ت، صفحة 415)؛ وعلّة ذاك أنَّ الفعلَ "كلمةٌ مُتَعَرِّضةٌ ببنيتها لِزمانٍ معناها" (الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 48/1).

إنَّ الذي يحسُن بنا البحث عنه في هذا الباب صيغة الفعل البنائية وأقسامه الزمانية؛ لأنَّه يقتصر على الدلالة الإفرادية للفعل وزمانه، أمَّا الزمان النحوي السياقي فستأتي دراسته في باب التركيب ووظيفته في الجملة الفعلية إن شاء الله .

المبحث الأوّل : دلالة الفعل الزّمانية:

بعد المهاد التعريفي على نحو اللغة والاصطلاح نشرع في دراسة الدلالة الزمانية؛ لأهميتها الواسعة في اللغات جميعها ولاسيّما العربية؛ لكثرة استعماله في الكلام. ومن الحُسنى القول: إنَّ العلاقة الرابطة في مصطلح الفعل الذي هو نتاج لدلالة الفعل اللغوية مع دلالته الاصطلاحية القائمة على أنَّ المفهوم اللّغويّ للفعل الذي يقوم به الفاعل مكوَّن من (الحدث)، و(الزمان)، فإنَّ الحدث في اللغة

DOI: https://doi.org/10.47831/amfy8r49

ذو "أصل واحد وهو كون الشيء لم يكن" (ابن فارس، 1979، صفحة 36/2)، أمَّا (الزمان)، فله "أصل واحد يدلّ على وقت من الوقت، من ذلك الزمان وهو الحين قليله وكثيره" (ابن فارس، 1979، صفحة 22/3)، وقيل: (الزمان)، هو الكثير من الوقت؛ لأنَّه يدل على مرور الأيام والليالي بمددِها الطويلة، ويمثله الأشياء المتحركة، أمَّا (الزمن)، فهو قليل الزمان؛ لأنَّه يدل على المدَّة الصغير، والأشياء الساكنة (العسكري، 1412، الصفحات 273–274). وهذه أبرز الفروق الدلالية بين لفظي (الزمن والزمان)، في المعجمات اللغوية (الإفريقي المصري، 1414، صفحة 199/13). يقول الدكتور تمام حسان: أنَّ "(الزمان)، الوقت الزمني الذي يُنبئ على الماضي، والحاضر، والمستقبل، ويُعتبر قياسًا لكمية تجربة في الرياضة، أو الطبيعية، أو الفلسفة، ويُعبر عنه بالتقويم، والإخبار عن الساعة، وتتوجه إليه النظرية المعروفة بنظرية (حدّ السكين)، التي تقول: إنَّ الزمان إمَّا ماضٍ، أو مستقبل، ولا وجود للحاضر...ونقصد بالزمن الوقت النحوي الذي يُعبر عنه بالفعل الماضي والمضارع، تعبيرًا لا يستند إلى دلالات فلسفية، وإنَّما يُنبئ على استخدام القيم الخلافية بين الصيغ المختلفة، في الدلالة على الحقائق اللغوية المختلفة" (تمام حسان، 1955، صفحة 245).من ذلك نجد أنَّ د. تمام حسان قد فرّق بين مصطلحي الزمن والزمان بمقارنته لمعناهما في اللغة الإنكليزية فالزمان يقابله في اللغة الإنكليزية الوقت الذي يقاس بالثواني والدقائق والساعات والأيام والشهور. أمَّا الزمن في اللغة الإنكليزية فيقابله الزمن اللغوي في العربية والمتمثل بالصيغ الصرفية وتمثيل زمنها النحوي بالسياقات اللغوية (تمام حسان، 1955، الصفحات 245–246)، ومن المحدثين من تبنى هذه الفكرة في التمييز بين مصطلحي (الزمن)، الدال على التعبير اللغوي، و(الزمان)،الدال على المقياس (المطلبي، 1986، صفحة 16).

يُستدل من ذلك على أنَّ لمفهوم الزمن والزمان في اللغة ثلاثةَ أقسام: الأول: (زمن الأوقات)، في دلالتها المعجمية المتمثلة بالأسماء التي تحمل معنى الظرف. والثاني: (الزمن النحوي)، المتمثل بدلالة وظيفة الصيغ داخل السياق. والأخير: (الزمن الاقتراني)، الكائن بين حدثين، والمتمثل بالظروف الزمانية المبهمة، في نحو: أبدًا، قط، قبل، بعد، عوض، متى، مذ، منذ، أيان، الآن، ريث...إلخ، وهذه الظروف تكتسب زمانها الماضي، أو الحاضر عند إضافتها واقترانها بالتركيب السياقي (حسام الدين، 2002، صفحة 203).

نجد أنَّ النظرة الدلالية للفعل تتجلى من مقاييس دلالته الزمانية، القائمة على حقيقته اللغوية التي مفادها أنَّ دلالة الفعل قائمة على حدث مقيد بزمان يفيد الحدوث والتجدد في زمان وقوعه، والزمان هو العنصر الأساس الذي يميز الفعل من الاسم والحرف (عكاشة، 2005، صفحة 95)؛ لأنَّ الحدث في لفظه يتخصص بزمانه عند اختلاف الصيغ، إذ تدل على الأزمنة الماضي، والحاضر، والمستقبل (اليمني ح.، كشف المشكل في النحو، 2012، صفحة 24).

قال ابن فلاح : إنَّ الأزمنة لا تضاف إلى الافعال؛ لأنَّ الفعل وضعه إلى التنكير فلا يستفاد من الإضافة إليه لتعريفه، إذ لا يقبل التعريف، ولا يُنسب تخصيصه لغير فاعله، إذ سمّيَ باسم الفعل الحقيقي الذي هو حركة الفاعل؛ وإنَّ الفعل لا معنى للإضافة إليه؛ لأنَّه لا يُحكم عليه بالمعنى حكم المضاف إليه؛ لأنَّه مملوك مختص بفاعله، نجد ابن فلاح أوضح إجابته عن إضافة الأزمنة إلى الأفعال من ثلاثة أوجه (اليمني ا.، 1421هـ، صفحة 119/1):

"**أحدها** : أنَّها مضافة في اللفظ إلى الفعل، وفي التقدير إلى المصدر، بدليل وصف الظرف بالمعرفة، كقولك: (أتيتكَ يومَ قَدِمَ الحاجُّ الحارُّ أو البارِدُ)، ولو كان مضافًا إلى الفعل لم يوصف بالمعرفة، وإنّما عُدِلَ عن الإضافة إلى المصدر إلى الإضافة إلى لفظ الفعل؛ لإرادة تعيين الزمن.

والوجه الثاني : أنّ الأفعال مظْروفٌ فيها، والظرف يختص بمظروفه، فلذلك أضيف؛ لوجود الاختصاص.

والثالث : أنّه لما كانت الأفعال تقتضي ظروف الزمان كل الاقتضاء حتى أنّه تعمل فيها رائحة الفعل أضيفت الأزمنة إليها؛ لأنّ لها حصة في الطلب ليعمل فيها بحق الإضافة كما عملت فيها" (اليمني ا.، 1421هـ، الصفحات 119–120).

كشف ابن فلاح عن نظره الدّلالي الذي فرق فيه بين بنية الفعل والاسم واسم الحدث، بالإشارة إلى الوظيفة الزمانية الصرفية المتمثلة بمبنى الفعل الذي يدل على معنًى بنفسه، ويتعرض ببنائه للزمان، أي: بمادته وزمانه، في حين أنَّ الاسم عامة يدل على معنًى في نفس مادته، من دون زمان، فهو قسيم الفعل بلحاظ الزمان، أمَّا اسم الحدث (المصدر) فهو قسيم الفعل على نحو خاص بزمانه ومادته، فيدل على حدثٍ مطلق في زمان مطلق، فيكون خاليًا من الزمان بصيغته بل بذاته، بمعنى: اسم حدثٍ غير محدد

DOI: https://doi.org/10.47831/amfy8r49

يمكن أن يحدث في أي جزء من الزمان المطلق، أمَّا الفعل فهو حدث محدد لفاعل محدد. حدث أو سيحدث أو يحدث عند الاخبار عنه، في جزء محدد من الزمان المطلق.

زَمانُ الفعل : نوعان: الأوّل: (الزَّمانُ الصَّرْفِيُّ)، "أحد نوَعي زَمَن الفِعل يختَصّ به الفعل كدلالة الفعل الماضي على ما مضى" (عبد المسيح و جورج تابري، 1990، صفحة 231). والآخر: (الزَّمَان النَّحويّ)، الذي هو المُكتَسب من السّياق، المختص بزمان الصيغة داخل السياق، وأقسامه (الماضي، والحاضر، والمستقبل) (عبد المسيح و جورج تابري، 1990، صفحة 231)، وهو الذي يتحرك داخل السياق، وليس مع وزن الصيغة الصرفي (عمر، اللغة العربية معناها ومبناها، 2006، صفحة 104)؛ لأنَّ دلالته تؤخذ من تضافر القرائن في الأفعال والأدوات والأسماء المنتجة للتركيب داخل دائرة النص التي يقصدها المتكلم (عبد الجليل، 2002، صفحة 498)؛ لذلك نجد أنَّ الزمان ودلالته في الفعل يُشَكل "أهم دعامتين في هيكل الفعل إلى جانب الحدث الذي يجري ويبسط فيه فلا يكاد الفعل يأتي في الجملة إلا والزمن جزءه ومعناه...فهو موجود في وضع الفعل مدلول عليه بلفظ...ومعنى مجيئه في الفعل، أنَّ الحدث الذي يتضمنه يسري في أحد الأوقات، ولا نستطيع غالبًا، أن نتصور حدثًا بلا زمن" (توامة، 1994، صفحة 1).

وارتباط الصيغة الصرفية لبنية الكلمة غالبًا ما تحدد معنى اللفظ ودلالته؛ لأنَّ "الدلالة مرتبطة ببنية الكلمة وصيغتها التي تحدد معناها، وذلك مثل صيغة: (أفعل)، كـ(أكرم)، فإنَّ معنى أكرم يتحدد من خلال صيغتها أفعل التي تدل على تغير الدلالة الأصلية في الصيغة الإفرادية ومثل هذا كثير في اللغة العربية" (مطهري، 2003، صفحة 31)، فإنَّ الأفعال في أبنيتها الصرفية تدلّ على حدث مقترن بالزمان وأنَّ مجيء زمان الفعل ومعناه هو الجزء الأهم والمبرّز؛ لأنَّه موجود عند وضع الفعل، ومدلوله من لفظه (المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، 1964، صفحة 102)؛ لأنَّها "من مقومات الأفعال توجد عند وجوده، وتنعدم عند عدمه" (ابن يعيش النحوي، 2015، صفحة 4/7).

يقول تمام حسان : في "نظام المباني والصيغ يكون الزمن الصرفي قاصرًا على معنى الصيغة يبدأ بها وينتهي بها ولا يكون لها عندما تدخل في علاقات السياق، فلا مفر إذًا من النظر إلى الزمن في السياق نظرة تختلف عما يكون للزمن في الصيغة؛ لأنَّ معنى الزمن النحوي يختلف عن معنى الزمن الصرفي" (عمر، اللغة العربية معناها ومبناها، 2006، صفحة 242)، إذ أنَّ دلالات أزمنة الافعال تُقسم إلى عدَّة أقسام: الأول: صيغة الماضي (فَعَلَ)، للدلالة على الزمان الماضي، وفي تركيب (كان فعل)، دلالة على زمان قبل الماضي ويسمى: الماضي البعيد المنقطع، وفي تركيب (كان قد فعل)، دلالة على زمان ما بعد الماضي ويسمى: الماضي القريب المنقطع، وهناك في الزمان الماضي دلالات أخرى منها: الماضي المنتهي بالحاضر في نحو: (قد فعل)، ودلالة الزمان الماضي المتصل بالحاضر، نحو: (ما زال يفعل)، والزمان الماضي المتجدد، في نحو: (كان يفعل)، والماضي المستمر، والمتمثل في (ظل يفعل)، ودلالة الزمان الماضي المتقارب، في نحو: (كاد يفعل).

الثاني : صيغة (يفعل)، للدلالة على الزمان الحاضر.

الثالث : صيغة (يفعل)، للدلالة على الزمان المستقبل.

الرابع : صيغة (سيفعل)، للدلالة على زمان ما قبل المستقبل. أمَّا القسم الخامس فهو: تركيب (سوف يفعل)، للدلالة على زمان ما بعد المستقبل (عمر، اللغة العربية معناها ومبناها، 2006، الصفحات 242-245)؛ لذا نجد أنَّ المحدثين قد ركزوا عنايتهم على دلالة الصيغة الفعلية داخل الزمان النحوي في أُسلوبي الخبر والإنشاء؛ لاكتشاف دلالات زمانية مختلفة داخل السياق (السامرائي، 1980، الصفحات 26-28).

"تقسيم النُّحاة الفعل على أساس حركات الفلك بتخصيص كل قسم منه بقسم من أقسام الزمان جعلهم يواجهون صعوبات كثيرة في تفسير استعمالات الفعل غير ما خصوه به من زمان معين كاستعمال الفعل المضارع بمعنى الماضي بعد (لم)، و(لما)،...واستعمال الماضي في المستقبل بعد (إذا)،...الزمان في الأفعال ملحوظ، ودلالتها على الزمان من مقوماته؛ ولكن الزمان فيها زمان نحوي وظيفته التفريق بين أبنية الأفعال، لا الدلالة على حركات الفلك من مضي وحضور واستقبال، ولو كان النُّحاة قد قسموا الأفعال بحسب ما لها من صيغ أو أبنية، ثم شرعوا بملاحظة دلالتها على الزمان من خلال الاستعمالات المختلفة لكان البحث أجدى على العربية، ولو كان وصفًا لما هو كائن، لا توجيهًا إلى ما ينبغي أن يكون عقلًا منطقًا" (المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، 1964، الصفحات 113-114). أي: باعتبار رصد الظواهر المتعلقة بالبنية ووصفها، من دون اخضاع لقواعد سابقة (خنياب، دراسة الزمن

DOI: https://doi.org/10.47831/amfy8r49

في كتب تيسير النحو وتجديده عند المحدثين، (د.ت)، صفحة 28)، "فليس للنحوي أن يفلسف، أو يبني على حكم من أحكام العقل" (خليل، د.ت، صفحة 69).

إنَّ تقسيم الأفعال بحسب أزمنتها لم يغفل عنه النحاة؛ وذلك بالوقوف على الدلالة الزمانية المقصديَّة وتحديدها؛ للتمكن من الوصول إلى الدوافع التي من أجلها حاز الفعل هذه الدلالة (سيبويه، 1988، صفحة 185/1)، إذ نجد أنَّ ابن السراج قد أفصح عن هذا الأثر في تقسيم الفعل، بقوله: "الفعل قد قسم بأقسام الزمان الثلاثة: الماضي، والحاضر، والمستقبل، فإذا كانت اللفظة تدلّ على زمان فقط فهي اسم، وإذا دلت على معنى وزمان محصل، فهي فعل، وأعني بـ(المحصل) الماضي والحاضر والمستقبل" (السراج، د.ت، صفحة 37/1).

فالزمان بطبيعته الكونية منه الماضي، والحاضر والمستقبل، وإنَّما "كانت الأفعال ثلاثةً؛ لانحصار الزمان في ذلك؛ لأنَّ الفعل الذي هو الحدثُ: إمَّا متقدِّم على زمان الإخبار، أو مقارنٌ له، أو متأخِّرٌ عنه، فالأوَّل هو الماضي، والثاني الحالُ، والثالث الاستقبال" (الفاكهي، 2008، صفحة 35).

نلحظ من ذلك أنَّ ابن السراج قيّد الزمان بالمحصل؛ لوجود تداخل دلالي في تعريف الفعل؛ ليفرقه عن أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، والمصادر (السراج، د.ت، الصفحات 36/1–37)؛ لأنَّ هذه الأسماء لا تدل على الزمن في بنائها الصرفي، إلا إذا دخلت مع قرائن السياق، في حين أنَّ الفعل يدل على الزمان بمجرد النطق به؛ لذا هذه الأسماء متضمنة لمعنى الأفعال (المجيد، 2018، صفحة 136).

المُلفت للنظر ما ذكره ابن فلاح في مطابقة حقيقة الفعل بدلالته الزمانية في أصل وضعه، بقوله: "لا نُسلم في الفعل دلالة التضمّن بل يدلّ على الحدث بجوهر لفظه، وعلى الزمان بقرينة زائدة على جوهر اللفظ، وهي حرف المضارعة، أو حركة عين الفعل في نحو: (ضرَب)، وعلى هذا فدلالته على الزمن مطابِقَةٌ لوضع القرينة الدالَّة عليه" (اليمني ا.، 1421هـ، صفحة 109/1). وذكر أنَّ من خواص دلالة الفعل دخول قد والسين وسوف والجوازم عليه (اليمني ا.، 1421هـ، صفحة 594/2).

يفهم من هذا أن تقسيم ابن فلاح للفعل قائم على التعيين والتخصيص بالإشارة إلى دلالته الزمانية بسحب صيغة الفعل، إذ قال: "وإنَّما انقسمت بوضعها إلى ثلاثة؛ لأنَّ المقصود بوضعها تعيين الأحداث الواقعة في الأزمنة المختصة، وإمّا (الحدث المطلق)، فالمصدر يدل عليهما من غير تعيين، فيصير وضعها بمنزلة وضع المعرفة والنكرة" (اليمني ا.، 1999، صفحة 34/3).

يظهر أنَّ ابن فلاح قد عرّف الفعل من ناحية دلالية؛ لأنَّ تعريفه أخذ السِّمة المنطقية طريقة ومحتوًى؛ لأنَّه انطلق من دلالة الحدث والزمان، وهذه الطريقة في التعريف تمتاز بشهرتها في الدراسات النحوية، فقد تبناها النُّحاة على مرِّ القرون من الرابع الهجري إلى يومنا هذا؛ لدقّتها في التعبير، والملحوظ إضافة ابن فلاح التعريف بالعلامة؛ لاستزادة الإفادة في توضيح الشيء وتعريفه بسمته الفارقة بينه وبين أفراد جنسه أو هويته (الفضلي، 1982، الصفحات 12–19).

وذكر ابن فلاح الدلالة الزمانية للأفعال الماضية والمضارعة والأمرية، بقوله: "إنّ الماضي إذا أريد به الإنشاء نحو: بعت، لا يدل على الماضي في حال الإنشاء، ولا يخرجه ذلك عن أصل وضعه. وعلى هذا فاستعمالها في الأشياء مجازها وحقائقها مقدّرة غيرُ منطوقٍ بها.

وأمّا المضارع على تقدير الاشتراك فإنّ المتكلم به لابدّ أن يقصد أحد الزمانين، وإذا قصد أحدهما فقد دلّ على معنى في نفسه مقترن بزمان معين، وإنما يقع اللبس على السامع لخفاء القرينة، وأمّا صيغة الأمر فإنّه عرف دلالتها على الاستقبال بالعقل لا بالوضع؛ لأنّ الأمر طلبٌ للفعل على سبيل الاستعلاء، والماضي لا يمكن طلبه، وكذلك الحال؛ لأنّه يؤدي إلى تحصيل الحاصل.

قلنا: لا نُسلم أنَّ دلالتها بالعقل بل بالوضع ، بدليل ظهور القرائن الدالة على الوضع" (اليمني ا.، 1421هـ، صفحة 110/1). قال **ابن فلاح** : ومثاله في الحديث (اليمني ا.، 1421هـ، صفحة 110/1): ﴿لتأخذوا مصافّكم﴾ (النيسابوري، د.ت، صفحة 943/2)، و﴿لتزرّه ولو بشوكة﴾ (البخاري، 1987، صفحة 99/1).

حَسَمَ ابن فلاح الأمر بشأن الماضي والمضارع، فاستعمال الماضي عند الانشاء إنَّما هو استعمال الصيغة وليس الفعل، وهذا شكيل استعمال الخبر مقصودًا به الانشاء، وأنَّ خلو هذا الاستعمال من الدلالة مدفوع؛ لأنَّ استعمال الصيغة الماضوية في مقام الانشاء تفيد التوكيد والتعبير عن العزيمةِ والمضيّ، وكأن المتكلم يروم القول: أنَّ المعاملة المرومة محسوم أمرها وكأنها مضت، وكذلك الأمر مع زمان الحال إذ لا يمكن طلبه؛ لأنه تحصيل أمرٍ حاصل.

DOI: https://doi.org/10.47831/amfy8r49

نجد أنَّ ابن فلاح رفض أن تكون دلالته على الاستقبال بالعقل بل تكون دلالته بالوضع (اليمني ا.، 1421هـ، صفحة 110/1)؛ لأنَّه يستعمل "لأمر المخاطب والمخاطب مواجه...فإنَّ الأمر وضع في الأصل للمواجه" (مطهري، 2003، صفحة 137)على سبيل الاستعلاء؛ "لاعتبار طلبي، وليس لاعتبار زمني، مثلما هو الحال في الفعل الماضي" (خلخال، 1987، صفحة 143/1)، الدال على الزمان في أصل بنائه، أمَّا زمان فعل الأمر فيدلّ على الاستقبال مطلقًا؛ لأن حصوله بعد زمان التكلّم (عكاشة، 2005، صفحة 104)؛ لذلك تكون دلالته على الزمان دلالة التزام (اليمني ا.، 1421هـ، صفحة 298/1)؛ لأنَّ الزمان، يتعلق بالمأمور به، ولا يتعلق بصيغة الأمر (الأوسي، 1988، صفحة 106)، أو قد يُراد بزمان الأمر دلالة دوام ما حصل، أي: "يراد به الخبر، نحو: (إرم ولا حرج)، فإنَّه بمعنى: رميت والحالة هذه وإلا كان أمرًا بتجديد الرمي وليس كذلك" (السامرائي ف.، 1434، صفحة 27/4). أي: معنى زمان فعل الأمر يكون في خبره، لأنَّ فعل الأمر يكون خاليًا من الزمان بديهيًا؛ لأنَّ المدلول الذي يدل عليه هو طلب الفعل فحسب (المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، 1964، صفحة 120).

المبحث الثاني : دلالة الأفعال التّامّة:

1- دلالة الأفعال التامة:

هذا الموضوع حري بالعناية؛ لفهم دلالة الفعل التام النحوية القائمة على الحدث والزمان في الوقت نفسه، ودلالة أقسامه عند ثنائية عمل الفعل والفاعل، وتمام المعنى بالفعل اللازم الذي يكتفي معناه بالفاعل، والفعل المتعدي الذي يتعدى فيه الفعل إلى الفاعل والمفعول؛ لإتمام المعنى المقصود .

الفعل التام في اللغة: هذا المصطلح يتركب من كلمتين فعل وتام، مضى القول في معنى الفعل أمَّا التام فمنه "تَمامُ الشيء وتِمامَتُه وتَتِمَّتُه ما تَمَّ به" (الإفريقي المصري، 1414، صفحة 447/1)، ومعنى اللفظ التام من تمَّ.

الفعل التامُّ في الاصطلاح: هو "أحد أقسام الفعل، وهو ما يكتفي بمرفوعه في تأدية المعنى الأساسي للجملة" (عبد المسيح و جورج تابري، 1990، صفحة 307). ويقسم الفعل التام إلى :

1. الفعل التام باعتبار الفاعل الذي له ضربان: المبني للمعلوم، والمبني لِمَا لم يسمَّ فاعلُه. المبني للمجهول، هو الذي "استغنى عن فاعله، فأقيم المفعول مقامه، وأسند إليه معدولًا عن صيغة(فَعَلَ)، إلى (فُعِلَ)، ويسمى فعل مالم يسمَّ فاعله" (الزمخشري، 1993، صفحة 343).
2. الفعل التام باعتبار اللزوم والتعدية (عبد المسيح و جورج تابري، 1990، صفحة 307).

فالفعل التام "لازمٌ ومتعد، والتعدّي تجاوزُ الفعل فاعله إلى مفعول أو أكثر" (الأندلسي أ.، د.ت، صفحة 1088/1).

وذهب ابن فلاح إلى بيان طريقته في الكشف عن الفعل اللازم والمتعدي بقوله: "واعلم أنّ كل فعل متعد فيه خمسة أسئلة: كيف تعمل الأول؟، وكيف تعمل الثاني؟، وكيف تقدم الثاني وتعمله؟، وكيف تؤخر الأول وتعمله؟، وكيف تثني؟، وكيف تجمع؟

وأمّا اللازم ففيه ثلاثة أسئلة: كيف تعمل الأول؟، وكيف تعمل الثاني؟، وكيف تثني ؟، وكيف تجمع؟" (اليمني ا.، 1421هـ، صفحة 328/1). وإماطة اللِّثام عنهما والوقوف على دلالتيهما النحوية (سيبويه، 1988، الصفحات 33/1-45)، **في الآتي :**

1- الفعل التام اللّازم:

اللازم في اللغة: مأخوذ من اللُّزومُ، "و(الفِعل)، لَزِمَ يَلْزَمُ و(الفاعل)، لازمٌ و(المفعول به)، ملزومٌ لزِمَ الشيءَ يَلْزَمُه لَزْمًا ولُزومًا ولازَمه مُلازَمَةً ولِزامًا والتزَمَه وأَلزمَه إيَّاه فالتزَمَه" (الإفريقي المصري، 1414، صفحة 4027/5)، أي: هو"ما يمتنع انفكاكه عن الشيء" (الجرجاني ا.، 2004، صفحة 190).

قال ابن فلاح في أصل الفعل اللازم: "أنْ يلي الفاعلُ الفعلَ؛ لأنّه لازمٌ له، وهو كالجزء منه" (اليمني ا.، 1421هـ، صفحة 303/1).

الفعل اللّازم في الاصطلاح : هو الفعل الذي لا يتعدى أَثره فاعله، ويُعبر به عن الحدث، أو معنى قائم بالفاعل، فلا يتجاوز إلى المفعول به (المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، 1966، صفحة 100). وهو الفعل الذي لا يطلب مفعولًا به أبدًا (نور الدين، 2007، صفحة 305)، ومنه نحو: (قام وقعد)، وقيل فيه أيضًا: "هو كل فعل لا دليل فيه على مفعول، مثل: قام زيدٌ...وسُمِّي لازمًا للزومه على فاعله؛ لأنَّ الفعل إنَّما جاء في الأصل لشيئين: هما رفع الفاعل، والدلالة عليه، ثم قويت بعد ذلك أفعال فتعدت إلى

DOI: https://doi.org/10.47831/amfy8r49

مفعول" (اليمني ح.، كشف المشكل في النحو، 2012، صفحة 103). وللفعل اللازم تسميات أخرى، منها: "القاصر، الفعل غير الواقع، الفعل غير المجاوز، الفعل غير المتعدي، غير المُتَّصل، الفعل غير المؤثِّر–المطاوع، الفعل الذي لا يَقَع...غير المُلاقي" (عبد المسيح و جورج تابري، 1990، صفحة 311). إلا أنَّ اللازم أشهرها. وقد أطلق عليه ابن السراج مصطلح (ما لا يُلاقي) (السراج، د.ت، صفحة 169/1)، والفعل اللازم على ثلاثة أقسام هي: أفعال (الخلقة، وحركة جسم الإنسان، وأفعال النفس)،وهذا بيانُها:

القسم الأوّل: ما كان "(خلقة)، فنحو: أسوَدَّ وأحمرَّ، وأعورَّ، وأشهابَّ، وطالَ وما أشبه ذلك" (السراج، د.ت، الصفحات 169/1–170). وهذه الافعال اللازمة الدّالة على (الالوان والطباع والعاهات)، لا تتعدى بنفسها ولا بوساطة غيرها البتة (اليمني ح.، كشف المشكل في النحو، 2012، صفحة 103).

يُفهم من هذا أنَّ القسم الاول من الفعل اللازم مكون من فعلٍ غير إرادي، أي: لا يكون للإنسان أثر فيه، وهذا الفعل لا ينفك الفاعل عنه ويلتزم به، فيتم المعنى بهما ولا يتعداهما، إلى المفعول به (الشاذلي، 1990، صفحة 240).

القسم الثاني : ما كان مختصًّا بـ(حركة الجسم)، في ذاته وهيأته، في نحو: قامَ وقعدَ، وسارَ وغارَ (السراج، د.ت، الصفحات 169/1–170)، وهو "ما يُجعل حديثًا عن فاعله في الحقيقة، نحو: قامَ زيدٌ، وجرى الفرسُ، وذهبتْ هندُ" (الصيمري، التبصرة والتذكرة، 1982، صفحة 106). فهذه الأفعال لا تتعدى بنفسها، بل تتعدى بوساطة الهمزة، والتضعيف، وحرف الجر (الأنباري، 1957، صفحة 83).

قال ابن فلاح : "إنّ الحرف المعدي يوصل معنى الفعل المعدَّى إلى المعدَّى إليه نحو: مررتُ بزيدٍ، وأقمت زيدًا، وفرّحت زيدًا" (اليمني ا.، 1421هـ، صفحة 706/2)، إذ يتعدى الفعل اللازم بحرف الجر إلى المفعول به في المعنى، أمَّا إذا أُلحق الفعل اللازم بالهمزة فيتعدى إلى مفعول واحد، وإذا دخلت على المتعدي تعدى إلى مفعولين، وإذا دخلت على الفعل المتعدي إلى مفعولين عدّته إلى ثلاثة مفاعيل (الزجاجي أ.، 1984، صفحة 31)، وهناك أفعال ذكرها سيبويه تتعدى بالتضعيف كما تتعدى بالهمزة قال سيبويه: "(أسقيته)، في معنى: سقيته، فدخلت على فعلت كما تدخل فعلت عليها، يعني في (فرّحت)، ونحوها" (سيبويه، 1988، صفحة 58/4).

هذا النوع من الأفعال (أفعال حركة جسم الإنسان)، ذكرها سيبويه بقوله: "اعلم أنَّ المفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعلُ فاعل في التعدِّي والاقتصار بمنزلته إذا تعدَّى إليه فعل الفاعل" (سيبويه، 1988، صفحة 42/1)، أي: انَّها من العناصر اللغوية التي يشترك فيها عمل كل من الافعال اللازمة والمتعدية، عند إرادة التعدي إلى: الزمان، والمكان، والمصدر، والحال، "نحو قولك: (قامَ زيدٌ قيامًا يومَ الجمعة عِندَكَ ضاحكًا)، وكذلك تقول: (أكرمَ زيدٌ عمرًا إكرامًا اليومَ خلفكَ مستبشرًا).

وإنَّما وجب أن يشتركا في التعدي إلى هذه الأربعة؛ لانَّ كل فعل فهو دال بصيغته على مصدر وزمان، ولابدّ من أن يكون في مكان، ولابدَّ من حال يكون فاعلُ ذلك الفعل عليها، فَلمَّا اشتركا في الدلالة على هذه الاشياء اشتركا في التعدي إليها" (الصيمري، التبصرة والتذكرة، 1982، صفحة 109). قال ابن السراج: "فإن قال قائل: فلا بدَّ لهذه الأفعال من أن تلاقي المكان وأن تكون فيه، قيل: هذا لا بدَّ منه لكل فعل، والمتعدي وغير المتعدي في هذا سواء وإنَّما علمنا محيط بأنَّ ذلك كذلك؛ لأنَّ الفعل يُصنع ليدل على المكان كما صيغ ليدل على المصدر والزمان" (السراج، د.ت، الصفحات 169/1–170).

القسم الثالث: (أفعال النفس)، التي لا تتعداها نحو: "كَرُمَ، وظَرُفَ، وفَكَر، وغَضِبَ، وخَبرَ، وبَطُرَ، ومَلُحَ، وحَسُنَ، وسمحَ، وما أشبه ذلك" (السراج، د.ت، الصفحات 169/1–170). وهناك نوع من هذه الأفعال مشترك في اللزوم والتعدي، إذ يكون غير متشبث بشيء خارج عنه، فإنَّه "يتعدى تارة بنفسه، وتارة بواسطة حرف جر يجوز حذفه، ولا تدخل عليه همزة النقل، ولا تضعيف، نحو: كِلْتُ زيدًا، وكِلْتُ له، ووزنته ووزنتُ له، ونصحتُه، ونصحتُ له، وشكرتُه، وشكرتُ له، ورجعتُه، ورجعتُ إليه" (اليمني ح.، كشف المشكل في النحو، 2012، صفحة 104).

خليق بالذكر أنَّ ابن فلاح وضحَ صور إثبات الفعل ودلالتها النحوية بقوله: إنَّ "الفعل في عرف النحوي صيغة تقتضي حصول المصدر للفاعل، وحصول المصدر له أعم من حصوله له بإيجاده، فإنّ (قامَ زيدُ)، يدل على حصول القيام له باختياره، و(ماتَ زيدٌ)، يدل على حصول الموت في ذاته لا باختياره، فحصول المصدر هو القدر المشترك، وهو الذي يعتبره النحوي في اصطلاحه، وهو حاصل في هذه الصور كحصوله في صور الإيجاد، فذلك أطلق عليه أنه فاعل. فإن قيل: حصول المصدر يشترك فيه الفاعل

DOI: https://doi.org/10.47831/amfy8r49

والمفعول لتعلق الفعل بهما...قلنا: حصول المصدر يختص بالفاعل، بدليل حصوله للفعل اللازم والمتعدي، فلو كان مشتركًا لزم أن تكون الأفعال اللازمة متعدية؛ لاقتضائها حصول المصدر للمفعول" (اليمني ا.، 1421هـ، صفحة 296/1).

وقد وضح ابن فلاح أقسام الفاعل مع فعله اللازم بقوله: "اعلم أنّ الفاعل ينقسم ثلاثة أقسام: فاعل في اللفظ والمعنى، نحو: (قامَ زيدٌ)، وفاعل في اللفظ دون المعنى نحو: (مات زيد)، وسقط الحائط، وفاعل في المعنى دون اللفظ نحو : (أعجبني قيام زيدٍ ،وضاربُ زيدٍ عمرًا)" (اليمني ا.، 1421هـ، صفحة 300/1).

الذي يبدو أنَّ ابن فلاح استعمل مصطلح الحصول لمصدر الفاعل الذي يقع منه الفعل (الحدث) باللفظ والمعنى، إذ يقوم به فينجزه، فيستحق الرفع للدلالة على الفعل اللازم، نحو: (كتبَ زيدٌ)، أمَّا في تعدي الفعل باللفظ من دون المعنى، نحو: ماتَ زيدٌ. فهنا الفعل قام بالفاعل، بمعنى: أنَّ الحدث مستندٌ بوجوده إلى الفاعل وإن لم يكن مريدًا للفعل ولا مختارًا له، فالموت قائمٌ بزيدٍ، أي: استند في وجوده بوصفه حدثًا إلى زيدٍ على الرغم من أنَّ زيدًا ليس مختارًا ولا مريدًا للفعل، فلا يحصل موتٌ لزيدٍ ما لم يكن زيدٌ موجودًا، أمّا استعماله لمصطلح المصدر للمفعول المنصوب فللدلالة على الفعل المتعدي، الذي يتعدى الفاعل من دون حاجة إلى حرف التعدية؛ لأنَّ أثره يتعدى الفاعل ويتجاوزه بنفسه إلى مفعولٍ به منصوب واحد، أو أكثر (الحديثي، 1965، صفحة 419). قال ابن فلاح: إنَّ "المتعدي من الأفعال ما يتوقف فهمه على متعلق، واللازم لا يتوقف فهمه على متعلق" (اليمني ا.، 1421هـ، صفحة 485/2).

2- الفعل التام المُتَعَدّي:

التَّعَدّي في اللغة : "مُجاوَزَةُ الشيء إلى غَيْرِه، يقال: عَدَّيْتُه فتَعَدَّى، أَي: تَجاوزَ" (الإفريقي المصري، 1414، صفحة 2846/4).

الفعل المُتَعدّي في الاصطلاح: هو "أن تجعل الفعل لفاعل تصير من كان فاعلًا له قبل التعدية منسوبًا إلى الفعل، كقولك: خرج زيد، وأخرجته، فمفعول أخرجت هو الذي صيّرته خارجًا" (الجرجاني ا.، 2004، صفحة 62). فإنَّ حدث هذا الفعل لا يقتصر على الفاعل بل يتجاوزه إلى المفعول (المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، 1966، صفحة 103).

إنَّ الفعل اللازم يكون "مُتعدّيًا بالهمزة أو بالتضعيف أو بحرف الجر، نحو: (أكرَمَ- فَرَّحَ- ذَهَبَ بِهِ)" (عبد المسيح و جورج تابري، 1990، صفحة 150). و(المُتَعدّي)، "هو الذي ينصب بنفسه مفعولًا به، نحو: (حَلَلتُ المَسألَةَ)، أو أثنين، نحو: (سَألتُ اللهَ المَغفرَةَ)، (ظَنَنتُ المَسألَةَ سَهلَةً)،أو ثلاثةً" (عبد المسيح و جورج تابري، 1990، صفحة 312)، نحو قوله تعالى: (*وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ*)(الكريم)(البقرة:167).

إنَّ الذي يميز هذه الأفعال أن يتصل بها "كاف الضَّمِير أَو هاؤه أَو ياؤه باطراد، وبأن يصاغ منهُ اسم مفعول تَامّ باطراد نحو: صدقته وأردته ورجوته فهو مصدوق ومُرَاد ومرجو" (الكفوي، 1998، صفحة 1002).

وقد أفصح ابن السراج عن معنى التعدّي في الأفعال بقوله: وهذه الأفعال "تكون على ضربين: ضرب فيها يلاقي شيئًا ويؤثر فيه. وضرب منه لا يلاقي شيئًا ولا يؤثر فيه، فسمي الفعل الملاقي متعديًا وما لا يلاقي غير متعد" (السراج، د.ت، صفحة 169/1). وقال: إنَّ الفعل المتعدي يمتاز بعلامات خاصة به من دون اللازم لأنّه إرادي الحركة، ويختص بأفعال جسم الإنسان جميعها من حواس، نحو: نظرتُ، شممتُ، وسمعتُ، وذقتُ، ولمستُ، ومنها أفعال حركة الجسم، نحو: أتيتُ زيدًا، ووطئتُ بلدَكَ، ومنها أفعال المساواة بين الفعلين (فعلتُ كما يفعلُ)، ومنه نحو: فارقتُهُ، وقاطعتُهُ، وباريتُهُ (السراج، د.ت، صفحة 170/1).

من المُفيد الإشارة إلى أنَّ الفعل المتعدي ترتبط دلالته بالمعنى لا بالصورة؛ لأنَّه "شيء يتعلق بمعاني الأفعال وحقائقها لا بألفاظها وصيغها، إذ حقيقة التعدي ما تقدم من كون الفعل متناولًا شيئًا وحدثًا ومؤثرًا، وغير المتعدي أن لا يكون كذلك" (الجرجاني ع.، المقتصد في شرح الإيضاح، 1982، صفحة 601/1)، فإنَّ الفعل المتعدّي إنَّما جيء به للحديث عن (الفاعل)، الذي صدر عنه الفعل على سبيل اللزوم، و(المفعول)، الذي وقع عليه فعل الفاعل؛ لأنَّه فضلة. والذي قد يُحذف، ويبقى الحديث مقتصرًا على الفعل والفاعل، وقد يُحذف الفاعل، ويبقى الحديث مقتصرًا على الفعل والمفعول به لا غير؛ لدلالة الفعل على الفاعل الذي يقوم مقامه المفعول به (اليمني ح.، كشف المشكل في النحو، 2012، صفحة 111)، إذ تتضح دلالته بحسب (قرينة التعلق)، التي تفسرها علاقة التعدية بين الفعل والمفعول به (عمر، اللغة العربية معناها ومبناها، 2006، صفحة 188)؛ لأنَّ وقوع أثر الفعل المتعدي وتأثيره على المفعول به، وترتيبهما على وفق معاني النحو من شروط نظم الكلام وبلاغة دلالته التي أكّدَها الجرجاني بقوله: "اعلمْ أنك إذا رجعتَ إلى نفسِك علمتَ علْمًا لا يعترضُه الشكُّ، أنْ لا نَظْمَ في الكَلِم ولا ترتيبَ، حتى يُعلَّقَ بعضُها ببعضٍ، وَيُبنى بعضُها على بَعض، وتُجعلَ هذه بسبب من تلك. هذا ما لا يَجهلُه عاقلٌ ولا يخْفَى على أحدٍ منَ الناس" (الجرجاني ع.، دلائل الأعجاز، 1992، صفحة

DOI: https://doi.org/10.47831/amfy8r49

55). فالتعليق ما هو إلا بناء وتأليف من الكلمات المنسجمة بعضها مع بعض في نظام خاص لا يكون معه اعتوار أو خلل (مزوز، د.ت، صفحة 204).

فالفعل المتعدي بنفسه، هو الواقع على المفعول به، والعلامة التي يُعرف بها الفعل المتعدي اتصالُه بحرف الهاء العائدة إلى غير المصدر، نحو: زيدٌ ضرَبَه عمرٌو، و(الكتاب قرأته)، فيصاغ منه اسمُ مفعولٍ تامّ، نحو(مضروبٌ، منصورٌ...وغيرها)، إذ يكون غيرَ مقترن بحرف جر، أو ظرف، نحو: نصرَ اللهُ العراقَ، فالعراق منصور (مالك، 1410، صفحة 149/2).

وسُمِّي متعديًا؛ "لتعديه إلى المفعول، وعمله به ودلالته عليه. ولم يجئ في الأصل له، وإنَّما جاء للفاعل...ثم قوي على المفعول فعمل به عمل المتعدي فيما ليس له، ولذلك كان المفعول فضله في الكلام يجوز الإتيان به، ويجوز تركه والفاعل لازم لا بدَّ منه، ولا يخلو الفعل من فاعل، وقد يخلو من المفعول" (اليمني ح.، كشف المشكل في النحو، 2012، صفحة 111). وتُكشف دلالته بحسب (قرينة التعلق)، التي تفسرها علاقة التعدية بين الفعل والمفعول به (عمر، اللغة العربية معناها ومبناها، 2006، صفحة 188)؛ لأنَّ عملها إرادي بالنسبة للإنسان (الشاذلي، 1990، صفحة 254) .

لقد خصص سيبويه بابًا للفعل المتعدي تضمّن أقسامه، وقد اقتفى النُّحاة فيها أثره؛ لذا جدير بنا أن نقف عنده؛ لمعرفة أحكام الفعل المتعدي ودلالته، **وأقسامه التي منها :**

القسم الأول : الأفعال المتعدية بنفسها إلى مفعولٍ واحد.

القسم الثاني : الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين، ليس أصلهما المبتدأ والخبر، ويمكن الاقتصار على أحدهما؛ لأنَّ المفعول الأول غير الثاني، ومُثل له بالفعل (أعطى)، نحو: (أعطى عبدُ اللهِ زيدًا درهمًا)، و(كسوتُ خالدًا جُبَّة).

القسم الثالث : الفعل الذي يتعدى إلى المفعولين، ولا يُقتصر على أحدهما في باب (ظن وأخواتها)؛ لأنَّ أصلهما المبتدأ والخبر، ومفهومهما قائم على الشك واليقين، إذ يُذكر ما استقر في النفس الذي هو المفعول الأول، وبعدها يُذكر المفعول الثاني؛ لإزالة الشك باليقين، **ومن هذه الافعال على قسمين:**

الأول: أفعال القلوب: هي أفعال قلبية باطنة غير ظاهرة، وتضم: أفعال الظن:(ظننت، وحسبتُ، وزعمتُ، وخلتُ)، نحو: (ظننتُ زيدًا حاضرًا) ، أي: ظننتُ حضورَ زيد، و(حسبتُ عبدَ الله عالمًا).

وأفعال اليقين ، مثل: (علمتُ، ووجدتُ، وتحققتُ، وتيقنتُ، ورأيتُ)، بمعنى: علم وتيقن. نحو:(علمتُ أخاك منطلقًا)، ومعنى الفعل (رأيتُ)، من رؤيا: العين، أمَّا (وجدتُ)، بمعنى: إيجاد الضالة.

والآخر : أفعال التحويل: التي هي (جعلتُ، صيرتُ، حولت)، وهي دالة على انتقال الشيء من حال إلى أخرى.

القسم الرابع : ضمَّ الأفعال (علّم، وأخبر، وخبّرَ، وأنبأ، ونبّأ، وأرى)، التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، أصل المفعولين الثاني والثالث منها المبتدأ والخبر، ولا يُقتصر على أحدهما، أي: لا يجوز أن يُستغنى عن أحدها، نحو: (أرى اللهُ بِشرًا زيدًا أباكَ)، و(نبأتُ زيدًا عمرًا أبا فلانٍ)، و(أعلمَ اللهُ زيدًا عمرًا خيرًا منكَ)، فإنَّ هذه الأفعال واصلة ومؤثرة؛ لأنَّها أوقعت أثرًا في غير نفسها (سيبويه، 1988، الصفحات 34/1-41).

من نافلة القول : يظهر أنَّ (التعدي)، هو الصفة التي يتصف بها الفعل المتعدي سواء أكان لازمًا، أم متعديًا بمفهوم سيبويه، وأنَّ أقسامه هذه ناتجة عن وظيفته التوليدية في الجملة فهو الأساس الذي تنطلق منه جميع الأفعال الأخرى (الأسدي، 2007، صفحة 165)؛ لذا سنقف على دلالة هذا الفعل من خلال شرح الكافية لابن فلاح على حدِّ ابن الحاجب بقوله: إنَّ المتعدّي "ما يتوقّف فهمه على متعلّق" (الحاجب ج.، 2010، صفحة 47)، (المتعلَّق) بفتح اللام، المفعول به: وهو"ما وقع عليه فعل الفاعل ، لفظ جار الله، يريد ما وقع عليه، أو جرى مجرى الواقع، ليدخل فيه المنصوب في: ما ضربت زيدا، وأوجدت ضربا، وأحدثت قتلا، فكأنك أوقعت عدم الضرب على زيد، وكان الضرب كان شيئا أوقعت عليه الايجاد" (الاستربادي، 1978، صفحة 333/1). "والمتعدّي يكون إلى واحد ك(ضرب)، وإلى اثنين ك(أعطى) و(علِم)، وإلى ثلاثة ك(أعلم) و(أرى) و(أنبأ) و(نبَّأ) و(أخبر)، و(خَبَّرَ)، و(حدَّث)، وهذه مفعولها الأوّل كمفعول (أعطيتُ)، والثّاني والثّالث كمفعولي (عَلِمتُ)" (الحاجب ج.، 2010، صفحة 47).

DOI: https://doi.org/10.47831/amfy8r49

- **الفعل الذي يتعدى إلى واحد:**

بيَن ابن فلاح المعايير الدلاليّة التي ذكرها ابن الحاجب بقوله: "فسّر المصنف الوقوع بالتعلق؛ ليشمل الفعل العلاجي، نحو: ضربت زيدًا، و قتلته، وغير العلاجي، نحو: ظننت زيدًا قائمًا، وعلمته، وأردت زيدًا، وهذا يؤدي إلى وضع الخاص موضع العام، والمستعمل موضع العام موضع الخاص؛ لإندراج الخاص تحت العام" (اليمني ا.، 1421هـ، صفحة 485/2).

والرأي الأجود عند ابن فلاح أن يقال: "الوقوع يُعمّ العلاجي وغير العلاجي؛ لأنَّ غير العلاجي أيضًا يقع على مفعوله؛ لأنَّ صرف الذهن إليه وقوع عليه" (اليمني ا.، 1421هـ، صفحة 485/2) .

توخى ابن فلاح أن يدلنا على أنَّ تعدي الفعل بنفسه؛ لقوته ومركزية تأثيره في عناصر الجملة فإنَّه يتعدى إلى المفعولِ به نتيجة تأثير عمل الفعل المتعدي الذي يقع على المفعول به فيتعلق به؛ لذلك يكون للفعل المتعدي أثرٌ في المفعول به سواء أكان أثرًا علاجيًا محسوسًا نحو: ضربتُ خالدًا، أم أثرًا غير علاجي (معنويًّا)، نحو: ظننتُ خالدًا قائمًا، ويسمّى هذان بأفعال الجوارح وأفعال القلوب، التي كلها أفعال مؤثرة. والمفعول أثرها ومصداق تأثيرها، فإنَّ "الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد هو الذي يدل على مفعول واحد، نحو قولك: (أكرمَ زيدٌ عمرًا)، و(ضربَ عبدُ اللهِ أباكَ)" (الصيمري، التبصرة والتذكرة، 1982، صفحة 109). فإنَّ المفعول به هو الذي تعلق بالفعل المتعدي وقيده عن الفعل اللازم (مالك، 1410، صفحة 1722/5) .

يظهر من ذلك أنَّ دلالة التعدي قائمة على إبراز وظيفة الفعل المتعدي داخل التركيب وقدرته التي تُميزه من غيره من الأفعال فيتعدى إلى مفاعيله حتى يصل إلى تمام المعنى ويتم ذلك بدقّة النظم والتعلق بين عناصر التأليف المتصلة بالفعل المتعدي المتحكم الرئيس في بقاء المفعول من عدمه .

- **الفعل المتعدي إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأً وخبرًا:**

قال ابن فلاح : إنَّ "التابع والمتبوع يشتركان في الجهة التي نسبت إلى المتبوع...وأمّا المبتدأ والخبر فمختلفا الجهة؛ لأنّ جهة المبتدأ جهة المحكوم عليه، وجهة الخبر جهة الحكم، وكذلك المفعول الثاني لـ(علمت)، والثالث لـ(أعلمت)، وإن اشتركا في المفعولية، فالجهة متعددة في المعنى نظرًا إلى المحكوم عليه والحكم في الأصل. وكذلك: (أعطيت زيدًا درهمًا)" (اليمني ا.، 1421هـ، صفحة 863/2)، "كان المفعول الثاني فيه غير الأوّل... و(كسوت بكرًا جبة)، فما كان من الضرب الثاني، وبُني لما لم يسمّ فاعله، كان لك أن تقيم أيهما شئت مقام الفاعل" (ابن يعيش النحوي، 2015، صفحة 316/4).

قال ابن فلاح في الفعل المتعدي إلى مفعولين، أو الاقتصار على أحدهما، "الأول من باب (أعطيتُ)، أولى من الثاني المتعدي إلى اثنين، و يجوز الاقتصار على أحدهما" (اليمني ا.، 1421هـ، صفحة 345/1). في نحو: (أعطيتُ زيدًا درهمًا)، "فـ(زيدٌ)، فاعلٌ في المعنى؛ لأنَّه آخذ الدرهم، وكذلك (كسوتُ زيدًا جبةً)،فـ(زيدٌ) هو اللابس للجبة" (ابن يعيش النحوي، 2015، صفحة 197/4) .

- **الفعل المتعدي إلى مفعولين لا يقتصر على أحدهما:**

قال سيبويه : "إنَّما مَنعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنَّك إنّمَا أردْتَ أن تبيّن ما استقَر عندك من حال المفعول الأوّل، يقينًا كان أو شكًّا، وذكرتَ الأوّلَ لتُعلِم الذي تُضيفُ إليه ما استقَر له عندكَ مَن هو. فإنّما ذكرتَ (ظننتُ)، ونحوه لتجعلَ خبر المفعول الأوّل، يقينا أو شكّا، ولم ترد أن تَجعل الأوّل فيه الشَّك أو تقيم عليه في اليقين" (سيبويه، 1988، صفحة 40/1)؛ لذلك نجد أنَّ هذه الأفعال تطلب المفعول الثاني؛ "لأنّ معناها يوجد فيه؛ لأنَّه هو الذي يتعلّق به المعنى. وتطلب المفعول الأول ليُعرَف من المُسنَد إليه المعنى. فهي طالبة للخبر من جهتين، من جهة كون الأول صاحب الصفة أو القصّة المراد جَعَلها يقيناً أو شكّاً. وأمّا تعلّقها بالمفعول الثاني؛ فلأنَّه الخبر وموضع الفائدة" (كاظم، 2010، صفحة 52)، وعند حذف هذه الأفعال يصير الكلام تامًا من المبتدأ والخبر، أمَّا حذف أحد المفعولين فغير جائز؛ لأنَّ فائدة الكلام لا تتمّ بذكر أحدهما من دون الآخر (الحاجب ج.، 1418، صفحة 899)، فيُنصب المتعلقان؛ لتحقيق غرض المتكلم في بيان نسبة في العلم إذا تيقَّن، ونسبة الظن إذا شكَّ (الحاجب ج.، 1418، صفحة 900)؛ لذا "لا بد لكل واحد منهما من صاحبه؛ لأنّ بمجموعهما تتمّ الفائدةُ للمخاطب، فالمفعولُ الثاني معتمَدُ الفائدة، والمفعول الأوّل معتمد البيان. ألا ترى أنك إذا قلت: (ظننت زيدًا قائمًا)، فالشك إنما وقع في قيام زيد، لا في ذاته؟ وإنَّما ذكرت المفعول الأوّل لبيان مَن أُسْنِد إليه هذا الخبرُ، فلمّا كانت الفائدة مرتبطةً بهما جميعًا، لم يجز إلّا أن تذكرهما معًا، فلو قلت: (ظننت زيدًا)، وسكتّ، أو (ظننت قائمًا)، لم يجز" (ابن يعيش النحوي، 2015، صفحة 325/4) .

DOI: https://doi.org/10.47831/amfy8r49

إنَّ دلالة عدم جواز الاقتصار على أحد المفعولين قائمة على أنَّ أصلهما كان على الابتداء والخبر، فلو حذف أحدهما لم يُسند الآخر، ولو بقي فعل الظن مع طرحهما حصلت الفائدة منه؛ لأنَّ الفعل قد أُسند إلى فاعله (اليمني ح.، كشف المشكل في النحو، 2012، الصفحات 111-112) .

قال ابن فلاح موضحًا دلالة عمل (ظننت)، التي "لا تخرج الكلام من حيز الخبر بخلاف سائر المعاني فإنَّها تنقله إلى قسم غير قسم الخبر، أو أنَّ ذلك لقوتها؛ لأنَّ أصلها العمل" (اليمني ا.، 1421هـ، صفحة 394/1) .

وبيَّن فائدة عامل المبتدأ والخبر في باب (ظننت)، الذي به "اقتضاء واحدًا...يفيد الإخبار عن تلك النسبة في الذهن" (اليمني ا.، 1421هـ، صفحة 432/1) .

ولم يُجز ابن فلاح: أن يقع المفعول الثاني من باب (علمت)، والثالث من باب (أعلمت)، موقع الفاعل في النكرة نحو: (ظنّ قائم زيدًا)، وفي المعرفة في نحو: (ظننتُ زيدًا أباك) (اليمني ا.، 1421هـ، صفحة 337/1)، "لئلا يلتبس المعلوم بالمظنون؛ لأنَّ الأول معلوم والثاني مظنون" (اليمني ا.، 1421هـ، صفحة 337/1).

نلحظ أنَّ شارحنا بيَّن الدلالة النحوية لعدم وقوع الافعال المتعدية إلى فعلين وثلاثة أفعال موقع الفاعل، بقوله: "وإنَّما لم يقع الثاني ولا الثالث موقع الفاعل لوجهين:

أحدهما : أنَّه مخبر بهما في الحقيقة، ومفعول ما لم يسم فاعله مخبر عنه، فكرهوا أن يكون الاسم الواحد في الكلام الواحد مخبرًا به ومخبرًا عنه.

ثانيهما : القياس على محل الوفاق، فإنَّ الثاني والثالث محط الفائدة فلا فرق بين المعرفة والنكرة في المظنونية، وأمَّا الثاني فلم يقم مقام الفاعل؛ لأنَّه لو رفع لسبق الوهم إلى أنَّه الذي كان فاعلًا فيلتبس الأول بالثاني" (اليمني ا.، 1421هـ، الصفحات 337/1-338).

الذي يُستشف أنَّ عدم وقوع المفعول الثاني من باب(علمت)، والثالث من باب(أعلمت)،من الفاعل في النكرة والمعرفة؛ لأمن اللبس في الكلام وتغير المعنى؛ لأنَّه قد يقع الشكُّ في أبوة (زيد)، عند القول: ظَنَنْت زيدًا أَباك، وقد يقع الشك في التسمية والكُنية إذا قلت: (ظَنَنْت أباك زيدًا) (ابن يعيش النحوي، 2015، صفحة 317/4).

أمَّا عندما يُخبر الفاعل المخاطب، في نحو: (ظننت عليًا أخاك)، وأصلها (عليٌ أخوكَ)، و(علمتُ عليًا خير الناس)، وأصلها (عليٌ خيرُ الناسِ) (السامرائي م.، 2014، صفحة 324/1) .فالفاعل أخبر عن فعلِهِ الذي صدر منه الظن والعلم. فإنَّ دلالة المبتدأ التي ينجزها الخبر تُسبك مع معنى الفعل (العلم، والظن)؛ لتعلق المعنى المروم بمضمون الفعل الداخل في جزأيها (سيبويه، 1988، الصفحات 366/2-368).

يظهر من ذا أنَّ الغاية من أفعال القلوب في تكوين الجملة الاسميّة، إفادة معنى الشك أو اليقين، وهذا يدل إلى أنَّ "هذه الأفعال غير مؤثرة، ولا واصلة منك إلى غيرك، وإنَّما هي أمور تقع في النفس، وتلك الأمور علم وظنّ وشكّ" (ابن يعيش النحوي، 2015، صفحة 318/4)، والمراد بهذا تأثيرها الميداني الواقعي الابتدائي بمعنى فضائها ومسرح حدوثها، وليس التأثير الممتد إلى المخاطب. نصل إلى أنَّ التلازم يركز عمله في العلاقة القائمة بين المفعولين مستندًا إلى قوة دلاليّة مرتبطة بطبيعة فعل الشك أو اليقين، أمَّا أفعال الإحساس والشعور (علمتُ، ورأيتُ، ووجدتُ)، فقد ضُمّت إلى الحقل الدلالي للفعل المولد في الجملة؛ لأنَّ هذه الأفعال ذات دلالة مؤثرة (الأسدي، 2007، الصفحات 158-159) .

- **الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل :**

هذا القسم يتعدى لثلاثة مفاعيل وهو "منقول بالهمزة والتضعيف مما يتعدى إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما؛ لأنَّ كل واحد من هذه الأشياء الثلاثة المعدّية، التي هي: الهمزة، والتضعيف، وحرف الجر، كما أنها تنقل الفعل اللازم من اللزوم إلى التعدي، فكذلك إذا دخلت على الفعل المتعدي، فإنَّما تزيده مفعولًا؛ فإن كان يتعدى إلى مفعول واحد، صار يتعدى إلى مفعولين؛ كقولك في ضرب زيد عمرًا: (أضربت زيدًا عمرًا)، وفي (حفرَ زيدٌ بئرًا، أحفرت زيدًا بئرًا)، وما أشبه ذلك، فإن كان متعديًا إلى مفعولين، صار متعديًا إلى ثلاثة مفعولين" (الأنباري، 1957، صفحة 83).

والأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعة، أربعة منها معها همزة النقل، مثل: (أعلمتُ، وأرَيتُ، وأخبَرتُ، وأنبأ)، في نحو: (أعلمتُ خالدًا عمرًا أخاكَ)، و(أرَيتُ زيدًا أباه منطلقًا)، و(أخبَرتُ زيدًا عمرًا مُقيمًا)، و(أنبأتُ أبا عبد الله هِندًا مُقيمَةً)، وهذه الهمزة جلبت معها

DOI: https://doi.org/10.47831/amfy8r49

مفعولًا ثالثًا؛ لأنَّ هذه الأفعال قبل الهمزة التعدي إلى اثنين، في نحو: (عَلِمَ خالدٌ عمرًا أخاك)، و(رَأى زيدٌ أباه منطلقًا)، إذ يظهر عند القياس أنَّ الهمزة أوجبت الفاعل أن يكون مفعولًا. أمَّا الأفعال الثلاثة الأخرى فجاءت بتضعيف العين، مثل: نبّأ، وخبّر، وحدّث، نحو: (نبأت زيدًا عمرًا أبا فلان)، و(خَبَّرتُ أخاك أباهُ ذاهبًا)، و(حَدَّثتُ بِشرًا مُحمَّدًا سائرًا)، وتقدير التعدي بهذه الأفعال حذف حرف الجر (عن)، نحو: نبأتُ عنه، وخبرتُ عنه، وحدثتُ عنه (السامرائي م.، 2014، صفحة 359/1).

نجد أنَّ ابن فلاح بيَّن أحكام الفعل المتعدي إلى مفعولين والمتعدي إلى ثلاثة مفاعيل، وانَّه لا يجوز أن يقع المفعول الثاني من باب (علمت)، والثالث من باب (أعلمت)، "لئلا يلتبس المعلوم بالمظنون...والمتعدي إلى ثلاثة نحو: (أَعْلَمَ زيد عمرًا بكرًا عالمًا)، لا يقام مقام الفاعل إلاّ الأوّل؛ لأنّه كان فاعلًا قبل النقل بالهمزة، فكان أحق بالقيام مقام الفاعل" (اليمني ا.، 1421هـ، صفحة 337/1).

خاتمة البحث ونتائجهُ:

إنَّ الفعل متصدّر عند ابن فلاح لقوته ومركزيته في العمل؛ لأنَّه الكلمة المركزية الرئيسة التي تدور حولها سائر الكلمات التي ترتبط به بصلة قرابة مباشرة لقيادته وقوته، فهو قريب من الاسم قرب الفرع من جهة مشاركة بعض الاسم في الإعراب، فضلًا عن كثرته كثرة الأسماء، والفرق بين دلالة الاسماء والأفعال، أنَّ الأفعال تدلُّ دلالة إفادة معنى، والأسماء تدلُّ دلالة إشارة إلى ذات، وأنَّ مسمى الفعل الحدث والزمان، وإذا لم يدلّ عليه بهما تعينت دلالته عليه بـ(الالتزام)؛ لأنَّها دلالة اللفظ على الخارج عن مسماه اللازم له في الذهن، وينتقل الذهن من الملزوم الذي هو الفعل، إلى اللازم له في الذهن الذي هو الفاعل.

مصادر ومراجعه

القرآن الكريم.

إبراهيم السامرائي. (1980). الفعل زمانه وأبنيته. لبنان: مؤسسة الرسالة.

ابن فلاح اليمني. (1421هـ). شرح الكافية في النحو. السعودية: أم القرى.

ابن فلاح اليمني. (1999). المغني في النحو. العراق: دار الشؤون.

ابن منظور الإفريقي المصري. (1414). لسان العرب. لبنان: دار صادر.

أبو البركات الأنباري. (1957). أسرار العربية. سوريا: مطبعة مجمع اللغة العربية.

أبو البقاء الكفوي. (1998). الكليات. لبنان: مؤسسة الرسالة.

أبو السعود حسانين الشاذلي. (1990). العناصر الأساسية للمركب الفعلي وأنماطه من خلال القرآن الكريم. مصر: دار المعرفة الجامعية.

أبو القاسم الزجاجي. (1979). الإيضاح في علل النحو. لبنان: دار النفائس.

أبو القاسم بن إسحاق الزجاجي. (1984). الجمل في النحو. الأردن: مؤسسة الرسالة–دار الأمل.

أبو بكر ابن السراج. (د.ت). الأصول في النحو. لبنان: مؤسسة الرسالة.

أبو حيان الأندلسي. (د.ت). ارتشاف الضرب من لسان العرب. مصر: مكتبة الخانجي.

أبو حيان الأندلسي. (د.ت). التذييل والتكميل في شرح التسهيل. سوريا: دار القلم.

أبو عمرو عثمان ابن الحاجب. (د.ت). الإيضاح في شرح المفصل. (تحقيق:موسى بناي العليلي، المحرر) العراق: منشورات وزارة الاوقاف والشؤون الدينية.

أبو هلال العسكري. (1412). معجم الفروق اللغوية. إيران: مؤسسة النشر الإسلامي لجماعة المدرسين.

DOI: https://doi.org/10.47831/amfy8r49

أحمد ابن فارس. (1979). معجم مقاييس اللغة. لبنان: دار الفكر.

أحمد عكاشة. (2005). التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة. مصر: دار النشر للجامعات.

إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري. (1987). الجامع الصحيح. مصر: دار الشعب.

الشريف الجرجاني. (2004). معجم التعريفات. مصر: دار الفضيلة.

القرآن الكريم. (بلا تاريخ). القرآن الكريم مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي. السعودية.

تمام حسان. (1955). مناهج البحث في اللغة. مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.

تمام حسان عمر. (2006). اللغة العربية معناها ومبناها. لبنان: عالم الكتب.

جار الله الزمخشري. (1993). المفصل في صنعة الإعراب. لبنان: مكتبة الهلال.

جمال الدين ابن الحاجب. (2010). الكافية في علم النحو. مصر: مكتبة الآداب.

جمال الدين ابن مالك. (1410). شرح التسهيل. مصر: مطبعة هجر.

جمال الدين بن أحمد الفاكهي. (2008). مجيب الندا إلى شرح قطر الندى. الأردن: الدار العثمانية.

جمال الدين عثمان بن الحاجب. (1418). شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب. السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز.

جورج متري عبد المسيح، و هاني جورج تابري. (1990). الخليل معجم مصطلحات النحو العربي. لبنان: مكتبة لبنان.

حسن عبد الغني الأسدي. (2007). مفهوم الجملة عند سيبويه. لبنان: دار الكتب العلمية.

حلمي خليل. (د.ت). العربية وعلم اللغة البنيوي دراسة في الفكر اللغوي. مصر: دار المعرفة الجامعية.

حيدرة اليمني. (2012). كشف المشكل في النحو. لبنان: دار الكتب العلمية.

خديجة الحديثي. (1965). ابنية الصرف في كتاب سيبويه. العراق: مكتبة النهضة.

دليلة مزوز. (د.ت). التعدية عند عبد القاهر الجرجان (دراسة في التركيب والدلالة. مجلة اللغة العربية، جامعة بسكرة (العدد العاشر).

رضي الدين الاستراباذي. (1978). شرح الرضي على الكافية. بنغازي: جامعة قار يونس.

سُلاف مصطفى كامل عبد المجيد. (2018). العلاقات الدلالية وأثرها في الإبهام. الأردن: كنوز المعرفة.

سيبويه. (1988). الكتاب. مصر: مكتبة القانجي.

صباح عبد الهادي كاظم. (2010). الدلالة النحوية في كتاب سيبويه. العراق: أطروحة دكتوراه الجامعة المستنصرية/كلية التربية.

صفية مطهري. (2003). الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية. سوريا: منشورات اتحاد كتاب العرب.

عبد الجبار توامة. (1994). زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته دراسات في النحو العربي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

عبد القادر عبد الجليل. (2002). علم اللسانيات الحديثة نظم التحكم وقواعد البيانات. الأردن: دار صفاء.

عبد القاهر الجرجاني. (1982). المقتصد في شرح الإيضاح. العراق: دار الرشيد.

عبد القاهر الجرجاني. (1992). دلائل الأعجاز. السعودية: مطبعة المدني.

عبد الله بو خلخال. (1987). التعبير الزمني عند النحاة العرب منذ نشأة النحو العربي حتى نهاية القرن الثالث الهجري دراسة في مقاييس الدلالة على الزمن في اللغة وأساليبها. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية بن عنكنون.

عبد الهادي الفضلي. (1982). دراسات في الفعل. لبنان: دار القلم.

عصام نور الدين. (2007). الفعل في نحو ابن هشام. لبنان: دار الكتب العلمية.

علي بن إسحاق الصيمري. (1982). التبصرة والتذكرة. سوريا: دار الفكر.

DOI: https://doi.org/10.47831/amfy8r49

علي بن إسحاق الصيمري. (1982). التبصرة والتذكرة. سوريا: دار الفكر.

علي بن عيسى الرماني. (2016). شرح كتاب سيبويه. القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث.

فاضل صالح السامرائي. (1434). معاني النحو. لبنان: مؤسسة التاريخ العربي.

قيس إسماعيل الأوسي. (1988). أساليب الطلب عند النحويين والبلاغين. العراق: جامعة بغداد بيت الحكمة.

كريم زكي حسام الدين. (2002). الزمان الدلالي دراسة لغوية لمفهوم الزمان وألفاظه في الثقافة العربية. مصر: دار غريب.

لمى عبد القادر خنياب. (د.ت). دراسة الزمن في كتب تيسير النحو وتجديده عند المحدثين. مجلة العلوم الإنسانية/ كلية التربية للعلوم الإنسانية.

مالك يوسف المطلبي. (1986). الزمن واللغة. مصر: الهيئة المصرية العامة.

محمد فاضل السامرائي. (2014). النحو العربي أحكام ومعان. لبنان: دار ابن كثير.

مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. (د.ت). المسند الصحيح المختصر بنقل العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. لبنان: دار إحياء التراث العربي.

مهدي المخزومي. (1964). في النحو العربي نقد وتوجيه. لبنان: منشورات المكتبة العصرية.

مهدي المخزومي. (1966). في النحو العربي قواعد وتطبيق. مصر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي.

موفق الدين ابن يعيش النحوي. (2015). شرح المفصل. مصر: دار سعد الدين.

The Reviewer

The Holy Quran.

Ibrahim Al-Samarrai. (1980). The verb has its time and structures. Lebanon: Al-Resala Foundation.

Ibn Falah Al-Yamani. (1421 AH). Explanation of sufficient grammar. Saudi Arabia: Umm Al-Qura.

Ibn Falah Al-Yamani. (1999). Singer in grammar. Iraq: House of Affairs.

Ibn Manzoor the Egyptian African. (1414). Arabes Tong. Lebanon: Dar Sader.

Abu Al-Barakat Al-Anbari. (1957). Arabic secrets. Syria: Arabic Language Academy Press.

Abu Al-Baqa Al-Kafawi. (1998). Colleges. Lebanon: Al-Resala Foundation.

Abu Al-Saud Hassanin Al-Shazly. (1990). The basic elements of the actual compound and its patterns through the Holy Quran. Egypt: University Knowledge House.

Abu Al-Qasim Al-Zajjaji. (1979). Clarification as to the ills. Lebanon: Dar Al-Nafaes.

Abu Al-Qasim bin Ishaq Al-Zajjaji. (1984). Sentences in grammar. Jordan: Al-Resala Foundation - Dar Al-Amal.

Abu Bakr Ibn Al-Sarraj. (d.t.). Principles of grammar. Lebanon: Al-Resala Foundation.

Abu Hayyan Al-Andalusi. (d.t.). Sipping multiplication from Lisan al-Arab. Egypt: Al-Khanji Library.

Abu Hayyan Al-Andalusi. (d.t.). Appendix and supplement in explaining the facilitation. Syria: Dar Al-Qalam.

Abu Amr Othman Ibn Al-Hajib. (d.t.). Clarification in the detailed explanation. (Investigated by: Musa Banai Al-Alili, Editor) Iraq: Publications of the Ministry of Endowments and Religious Affairs.

Abu Hilal Al-Askari. (1412). Dictionary of linguistic differences. Iran: Islamic Publishing Foundation of the Teachers' Community.

Ahmed Ibn Faris. (1979). Dictionary of language standards. Lebanon: Dar Al-Fikr.

Ahmed Okasha. (2005). Linguistic analysis in light of semantics. Egypt: Universities Publishing House.

DOI: https://doi.org/10.47831/amfy8r49

Ms. Dalila Mazuz. (d.t.). Transitivity according to Abdel Qahir Al-Jurjan (a study in structure and semantics. Arabic Language Journal, University of Biskra (10th issue).
Ismail bin Ibrahim bin Al-Mughirah Al-Bukhari. (1987). The correct mosque. Egypt: Dar Al-Shaab.
Sharif Al-Jarjani. (2004). Dictionary of definitions. Egypt: Dar Al-Fadila.
The Holy Quran. (no date). The Holy Qur'an, the Qur'an of the Prophet's City, for computer publishing. Saudi Arabia.
Okay, Hassan. (1955). Research methods in language. Egypt: Anglo-Egyptian Library.
Okay, Hassan Omar. (2006). The Arabic language, its meaning and structure. Lebanon: World of Books.
Jar Allah Al-Zamakhshari. (1993). The detail is in the art of parsing. Lebanon: Al-Hilal Library.
Jamal al-Din Ibn al-Hajib. (2010). Sufficient in grammar science. Egypt: Library of Arts.
Jamal al-Din Ibn Malik. (1410). Explanation of facilitation. Egypt: Hajar Press.
Jamal al-Din bin Ahmed al-Fakihi. (2008). Al-Nada's answer to the explanation of Qatar Al-Nada. Jordan: Dar Al-Othmaniya.
Jamal al-Din Othman bin al-Hajib. (1418). Explanation of the adequate introduction to parsing. Saudi Arabia: Nizar Mustafa Al-Baz Library.
George Mitri Abdel Masih, and Hani George Tabri. (1990). Al-Khalil Dictionary of Arabic Grammar Terms. Lebanon: Lebanon Library.
Hassan Abdul-Ghani Al-Asadi. (2007). The concept of the sentence according to Sibawayh. Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.
Helmy Khalil. (d.t.). Arabic and Structural Linguistics: A Study in Linguistic Thought. Egypt: University Knowledge House.
Haidara Al-Yamani. (2012). Detecting the problem in grammar. Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.
Khadija Al-Hadithi. (1965). Structures of morphology in Sibawayh's book. Iraq: Al Nahda Library.
Radhi al-Din al-Istarbadi. (1978). Explanation of satisfaction with sufficient. Benghazi: Qar Younis University.
Sulaf Mustafa Kamel Abdel Majeed. (2018). Semantic relationships and their effect on ambiguity. Jordan: Treasures of Knowledge.
Sibawayh. (1988). the book. Egypt: Al-Qanji Library.
Sabah Abdul Hadi Kazem. (2010). Grammatical significance in Sibawayh's book. Iraq: Doctoral thesis at Al-Mustansiriya University/College of Education.
Safia Motahhari. (2003). Suggestive significance in the singular form. Syria: Arab Writers Union Publications.
Abdul Jabbar Tawama. (1994). Verb tense in the Arabic language, its clues and destinations, studies in Arabic grammar. Algeria: Office of University Publications.
Abdel Qader Abdel Jalil. (2002). Modern linguistics, control systems and databases. Jordan: Dar Safaa.
Abdul Qahir Al-Jarjani. (1982). Al-Muqtasid in explaining the clarification. Iraq: Dar Al-Rasheed.
Abdul Qahir Al-Jarjani. (1992). Evidence of miracles. Saudi Arabia: Al Madani Press.
Abdullah Bou Khalkhal. (1987). Temporal expression among Arab grammarians from the inception of Arabic grammar until the end of the third century AH. A study of the standards and methods of indicating time in the language. Algeria: Office of University Publications Ben Anknoun.
Abdul Hadi Al-Fadhli. (1982). Studies in action. Lebanon: Dar Al-Qalam.
Essam Nour El-Din. (2007). The verb is in the manner of Ibn Hisham. Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.
Ali bin Ishaq Al-Saymari. (1982). Insight and reminder. Syria: Dar Al-Fikr.
Ali bin Ishaq Al-Saymari. (1982). Insight and reminder. Syria: Dar Al-Fikr.

 DOI: https://doi.org/10.47831/amfy8r49

Ali bin Issa Al-Rummani. (2016). Explanation of the book of Sibawayh. Cairo: Al-Azhari Heritage Library.

Fadel Saleh Al-Samarrai. (1434). Meanings of grammar. Lebanon: Arab History Foundation.

Qais Ismail Al-Awsi. (1988). Methods of request among grammarians and rhetoricians. Iraq: University of Baghdad, House of Wisdom.

Lama Abdel Qader Khanyab. (d.t.). Study of tense in the books of facilitating grammar and its renewal according to modern scholars. Journal of Humanities/College of Education for Humanities.

Malik Youssef Al-Muttalabi. (1986). Time and language. Egypt: Egyptian General Authority.

Muhammad Fadel Al-Samarrai. (2014). Arabic grammar rules and meanings. Lebanon: Dar Ibn Kathir.

Muslim bin Al-Hajjaj Al-Qushayri Al-Naysaburi. (d.t.). The authentic, brief chain of transmission of justice to the Messenger of God, may God bless him and grant him peace. Lebanon: Arab Heritage Revival House.

Mahdi Makhzoumi. (1964). In Arabic grammar, criticism and guidance. Lebanon: Modern Library Publications.

Mahdi Makhzoumi. (1966). In Arabic grammar, rules and application. Egypt: Mustafa Al-Babi Al-Halabi Library.

Muwaffaq Al-Din Ibn Yaish Al-Nahwi. (2015). Detailed explanation. Egypt: Dar Saad El-Din.

DOI: https://doi.org/10.47831/amfy8r49